ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Rehab Touma hatif

Dr. Raad Karim Hassan

College of Education for Human Sciences\ University of Wasit

Email:
rhabammys@gmail.com
raadkareem@uowasit.edu.iq

Keywords:
Al-Shatibi, Al-Dafifaat, Al-Basran, Al-Kufiyyin, Ibn Malik, incorrect.

CC BY

Article info

Article history:
Received 1.Apr.2024
Accepted 29.May.2024
Published 15.Nov.2024

The weak points of Al-Shatibi (d. 790 AH) in the chapter on mansūbah in the explanation of Alfiyyah Ibn Malik

A B S T R A C T

The research deals with the grammatical weaknesses in the book Al-Maqasid Al-Shifiyya by Al-Shattabi (d. 790 AH), and Al-Maqasid contains material related to the subject referred to. I would like to stop at it so that it can gain its share of study and analysis regarding the expressions that indicate grammatical weakness. The book, in general, is a precious treasure that indicates what it excels at. Al-Shatibi is distinguished by his meticulous research, extensive analysis, and truth-seeking.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol57.Iss1.3892

تضعيفات الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في باب المنصوبات في شرحه ألفية ابن مالك

الباحثة؛ رحاب طعمه هاتف أ.م.د رعد كريم حسن

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة واسط

ملخص البحث :

يتناول البحث التضعيفات النحوية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، والمقاصد فيه مادة تخصّ الموضوع المشار إليه حريّ أن أقف عندها لتنال حظّها من الدرس والتحليل في ما يخصّ العبارات التي تدلّ على التضعيف النحويّ، والكتاب في جملة كنز ثمين يدل على ما أمتاز به الشاطبيّ من دقّه البحث وسعة الاطلاع وتقصي الحقيقة .

الكلمات المفتاحية : الشاطبي ، التضعيفات ، البصريون ، الكوفيون ، ابن مالك، غير صحيح.

المقدمة:

احتلت التضعيفات النحوية منزلة كبيرة في كتاب الشاطبي فنجدها حاضرة في تضاعيف الكتاب إذ أخذ على كثير من النحاة الذين وهموا في بعض مسائل النحو وزلّت أقلامهم في معالجة قضاياه والشاطبيّ كان ذا حجة قوية في دحض هذه الآراء والتمكن من هدمها وبيان مواضع الخلل فيها وكلّ ذلك كان مبنياً على أسس متينة وقواعد رصينة، وتضعيفاته في هذا الصدد كانت في المسائل التي بقت محل خلاف بين كبار العلماء والتي لم يصلوا فيها الى قول حاسم فظل باب الاجتهاد مفتوحا، يدلي دلوه فيها من أراد هذا السبيل، والشاطبي من أولئك الذين لهم نصيب في مقارعة الكبار والرد عليهم فكانت تضعيفاته سديدة ذات حجج قويمة، وفي هذا الكتاب النفيس توجد جمله من الألفاظ الذي استعملها الشاطبيّ للدلالة على التضعيف ، يعلق على بعضها بقوله (وهو ضعيف – باطل– فاسد– غير ممكن – لا يجوز ذلك– غير جائز – شاذ او شاذة – قبيح – لا دليل– لا حجة– وهذا غلط– في غاية القلّة أو في غاية البُعد – وليس هذا من كلام العرب) ، أمّا المنهج الذي سار عليه هذا البحث هو المنهج الوصفي الموازن من خلال طرح مسائله مع ذكر السياق الذي عرضت فيه المسألة مع بيان موطن الخلاف فيها ، ثم أذكر آراء العلماء في المسألة ، ثم أذكر رأي الشاطبيّ فيها .

التمهيد :

التضعيف لغـة: هو ضَعف في الرأي، ضُعف في الجسد، قال الخليل:"ضَعُفَ يضعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً. والضُّعْفُ: خلاف القوّة. ويقال: الضَّعْفُ في العقل والرأي، والضُّعْفُ في الجسد. ويقال: هما لغتان جائزتان في كلّ وجه. ويقال: كلّما فتحت بالكلام فتحت بالضَّعْف. تقول: رأيت به ضَعْفاً. وأنَّ به ضَعْفاً، فإذا رفعت أو خفضت فالضم أحسن، تقول: به ضُعْفٌ شديدٌ. وفَعَلَ ذاك من ضُعْفٍ شديد. " (الفراهيدي ، ب. ت،١/ ٢٨١) .

التضعيف اصطلاحاً: ورد مصطلح الضعف في كتب علماء الحديث في أنَّه " ما كان أدنى مرتبة من الحسن، وضعفه يكون تارة؛ لضعف بعض الرواة، من عدم العدالة، أو سوء الحفظ، أو تهمة في العقيدة، وتارة بعلل أُخَرَ، مثل الإرسال والانقطاع والتدليس "(جياد ، ب. ت، ١٢) . وهو عند النحويين مخالفة قانون النحو المشهور بين الجمهور (الغامدي، ب. ت ، ٢٥) . وهو "وجه لم يرتضه النحوي لعلّةٍ ما ، ولم يبلغ عنده حد الخطأ فيخطئه" (جياد ،ب. ت، ١٤) . إذاً هو عدم استحسان النحوي لمسألة نحوية لعلّة ما ... (الانباري ،٢٠٠٢م ، ٧٢) .

أمّا التضعيفات في المنصوبات كانت على النحو الآتي :

اولاً : المفعول به

مسألة : عامل النصب في المفعول به :-

هذه المسألة من المسائل الخلافية التي دارت بين البصريين والكوفيين، ويرى الكوفيون أنَّ عامل النصب في المفعول به هو (الفعلُ والفاعلُ جميعاً) مثل ضرب خالدٌ زيداً ، هذا الرأي نسبه الشاطبيّ إلى الفراء (الانباري ،٢٠٠٢م، ٧٢) .

أمّا البصريون ذهبوا إلى أنّ (الفعل) وحده هو عامل النصب في المفعول به. (الانباري ،٢٠٠٢م ، ٧٢).

ولقد انفرد خلف الأحمر بمذهب خاص به ذهب إلى أن العامل معنوي، وصرح بأن العامل في المفعول هو معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل هو معنى الفاعلية ونسب أبو البركات الأنباري والرضي (الانباري ، ٢٠٠٢م ، ٧٢).

لهشام بن معاوية الضرير أن ناصب المفعول هو الفاعل فقط حيث قال: "هو الفاعل ، وليس ببعيد، لأنّه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاماً ، فصار غيره من الأسماء فضلة " (عمر ، ب. ت ، ١/ ٦٣-٦٤) ، وقد ردَّ

الشاطبيّ على هشام بن معاوية " لو كان الفاعل هو العاملُ لعمل فيه وهو غير مسند إلى الفعل ، إذ هو الفاعل مع الإسناد " (الشاطبي ، ٢٠٠٧، ٣/ ١٣٢).

ونسب ابن جني أيضاً لهشام بن معاوية الضرير أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً قال: "وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين فأن يقول قائل: إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعًا ويقول: إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره. وهذا أيضًا وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه....." (ابن جني ، ب. ت ، ١/ ١٠٤).

وقد ردَّ البصريون على خلف الأحمر واطلقوا على رأيه بالفاسد بدليل قول العكبري "وإن أرادوا معنى آخر فهو فاسد لوجهين:

أحدهما: أن ذلك يفضي إلى عمل الشيء في نفسه، وذلك أن الاسم لا يكون فاعلا ولا مفعولا إلى بنسبة الفعل إليه، فيلزم منه معناه، ولا يجوز أن يكون معنى الشيء عاملا فيه، إذ لو كان كذلك لكان العمل في جميع الأسماء واحداً، لأنَّ معناه لا يختلف...

والوجه الثاني: أنك ترفع قولك: ((مات زيد)) ب ((مات))، وزيد في المعنى مفعول وكذلك: جرب زيد، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع ...." (العكبري ، ب. ت، ٢٦٥) ، وقد دحض الشاطبيّ مذهب خلف الاحمر أيضاً بدليل "أنه لو كان كما قال لوجب ألا يرتفع ما لم يسم فاعله لوجود معنى المفعولية، كما أن رفعه الفاعل بمعنى الفاعلية باطل، لعدم معنى الفاعلية في نحو: مات زيد، وسقط الحائط، وما أشبه ذلك"(الشاطبي ، ٢٠٠٧، ٣/ ١٣٣).

قال السيوطي (السيوطي، ١٩٩٨، ٢، ٥-٦) ذهب الفراء إلى أنه منصوب بالفعل والفاعل معا ، ويردون عليه بجواز توسطه بينهما ، والمعمول لا يتوسط العامل (المخزومي، ٢٠٠٥، ٢/ ٣٣) قال الشاطبيّ : " لو كان كذلك لامتنع توسط المفعول بين الفعل والفاعل معا ولم يوجد مثل قوله: (أنَّما يَخْشَى الله من عِبَادِهِ العُلَماءُ) سورة فاطر آية ٢٨ " (الشاطبي ، ٢٠٠٧، ٣/ ١٣٢-١٣٣).

إذً الشاطبيّ يؤيد ويصحح ويقف مع سيبويه وأهل البصرة الذين ذهبوا إلى أن المفعول به منصوب بالفعل وحده بدليل : " وفي قوله: (فانصب به) ، إشارة، بل تصريح بأنَّ المفعول منصوب بفعله الذي تعدى له؛ إذ الضمير في به عائدٌ على الفعل، أي: انصب بالفعل مفعوله. وهذا رأيُ سيبويه، وغيره من أهل البصرة. خلافا لأهل الكوفة " (الشاطبي ، ٢٠٠٧، ٣/ ١٣١). ويرى الشاطبيّ أن الصحيح ما جاء به الناظم إذ قال : "والدليل على صحة رأي الناظم أن أصل العمل الطلب، والطالب للمفعول ليس شيئا غير الفعل فهو إذا العامل، ولذلك ترى المفعول يدور مع الفعل في تصرفه وجودا وعدما، فإن كان الفعل متصرفا تصرف المفعول، فتقدم أو توسط، وإذا لم يكن الفعل متصرفا لم يتقدم، ولا زال عن موضعه الخاص به. وهذا ظاهر" (الشاطبي، ٢٠٠٧، ٣/ ١٣١).

ثانياً : المفعول المطلق

مسألة: حذف عامل المفعول المطلق المحصور وجوباً :

جاء حديث الشاطبي عن هذه المسألة فقال: " ويبقى قولك إنما أنت سيراً بمقتضى كلامه اولاً غير جائز لأنه مصدرٌ مؤكّدٌ ولا يحذف عامل المؤكد بل يلزم إظهاره فتقول : إنما أنت تسير سيراً " (الشاطبي ، ٢٠٠٧، ٣/ ٢٥٠)

هنا الشاطبي يشير إلى قول ابن مالك :

وحذف عامل الموكِّد امتنع *****وفي سواه لدليل مُتّسع

ونوضح ذلك من خلال ما ذكره علماء اللغة العربية ومنهم سيبويه حيث قال: وذلك قولك ما أنت إلا سيراً ، فكأنه قال في هذا : ما أنت إلا تفعل فعلاً ، وما أنت إلا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل .(سيبويه ، ١٩٨٨، ١/ ٣٣٥).

وأن يكون عامله خبراً إلى المبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين (اي ذات مجسمه) فلا يراد به أمر معنوي (عقلي) مثل العلم ، الفهم.....، وأن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال ، لا منقطعاً ولا مستقبلاً محضاً . أما إذا فقد شرط من الشروط لا يكون الحذف واجباً ، وإنما جائزاً . ومثال المحصور : (ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً – ما النمر عند لقاء الفيل إلا غدراً) والتقدير إلا يفتك فتكا – ألا يغدر غدراً ، فهذه المصادر وأشباهها تقتضي بسبب الحصر حذف فاعلها وتكون منصوبه بفعلها المحذوف وجوباً ، ونائبه عنه في بيان معناه ومتحملة لضميره المستتر الذي صار فاعلاً لها وتقديره هو او هي على حسب نوع الضمير المستتر (حسن ، ٢٠٠٧، ٢/١٧٨-١٧٩).

ويحذف عامل المصدر وجوباً إذا ينوب المصدر عن فعل مسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر محصوراً ويحذف العامل إذا توافرت عدَّة شروط :-

١- ان يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما اصله مبتدأ .

٢- أن يكون المخبر عن اسم عين .

٣- ان يكون المصدر محصوراً أو مكرراً فمثال المحصور(ما زيدٌ إلا سيراً) ،(وإنما زيدٌ سيراً) والتقدير: إلا يسير سيراً هنا حذف يسير وجوبا لما في الحصر من تأكيد القائم مقام التكرير(ابن عقيل، ١٩٨٠، ٢/١٨١والعثيمين، ١٤٣٤، ٢، ٣٩٨-٤٠٠).

ومنه إنما أنت سيراً سيراً، وما أنت إلا قتلاً قتلاً وإلا سير البريد ، وإلا ضرب الناس ، وإلا شرب الإبل ، هذه المصادر لا يحسن إظهار فعلها وذلك بسبب وجود مانع ، ولأنه غير ممكن إذ لا يمكن ها هنا إلا إظهار المصدر ، وذلك تقول : ما أنت إلا ضربُ الناس ، وأيضاً إظهار المصدر هنا لا يحسن ، لأنه يحسن إظهاره إذا لم تعلمه ألا ترى أن المصدر هنا تنزل منزلة الجواهر والأعيان كما لو قلت : أنت لحمُ ، وما أنت إلا لحمُ ، والمعنى أنك تجشمت من اللحم ، كما أن المعنى أنك تجشمت من الضرب ، وكذلك إنما أنت سيراً سيراً لأنه بمنزلة ما أنت إلا سيراً سيراً فلزم منه مثل ما لزم من قولك : ما أنت إلا ضربٌ ضربَ الناس والذي يدل على (أنَّما) بمنزلة النفي والاستثناء (الخوارزمي ، ب. ت ، ١/٣٠٢-٣٠٣).

فضلاً عن ذلك جاء في شرح التسهيل مثال النائب بحصر قول الشاعر (السيوطي، ١٩٩٨، ١/ ١٩٢):

الا إنَّما المستوجبون تفضلاً *** بدرا إلى نيل التقدَّم في الفضل

ولقد أقام الحصر مقام التكرير لأنَّه لا يخلو من لفظ يدلّ عليه وهو (إلا) بعد النفي ،أو(إنَّما) أيضاً فجعل ذلك عوضاً لان في الحصر من تقوية المعنى ما يقوم مقام التكرير واشترط كون المخبر عنه اسم عين ، أذن لو عدم الحصر والتكرير لم يلزم الاضمار بل يكون جائز وهو الإظهار(ابن مالك ،١٩٩٠، ٢/ ١٨٨-١٨٩و الأشموني، ب. ت ، ٢/١٨٨).

وعليه النائب عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فقولهم في الحصر (إنَّما أنت سيراً) إذا لم يكن مكرراً ولا محصوراً كان حذف الفعل جائزاً لا واجباً (بدر الدين، ٢٠٠٠، ٢/ ٢٦٩).

أرى أنَّ الشاطبّي كان غير مصيب لأن المصنّف في شرح التسهيل ذكر المصدر المحصور ضمن المواضع التي يحذف عامله وجوباً ، كما أنّ العلماء اتفقوا على وجوب الحذف (ابن مالك ،١٩٩٠، ٢/١٨٨) .

قال عباس حسن أنّ حذف عامل المؤكّد ممنوع – على الصحيح – ألاحين يكون المصدر نائباً عن فعله في المواضع التي ينوب فيها عنه. (حسن ،٢٠٠٧، ٢/ ١٧٨).

ثالثاً : المفعول له

مسألة : وقوع المصدر حالاً :

موضع حديث الشاطبّي على هذه المسألة في باب المفعول له فقال "وقد زعم بعضهم أن هذا المصدر ليس بمفعول له، ولكنه حال، فالمصدر فيه واقع موقع الحال كقتلته صبراً، وسرت إليه ركضاً، وغير ذلك مما يأتي في باب الحال" ثم ذكر الشاطبّي ردًّا من دون نسبته إلى أحد إذ قال : "رُدَّ بأنَّه لو كان كذلك لم يأت معرفة بالألف واللام، ولا بالإضافة، وقد أجازوا في القياس جئتك ابتغاءَ الخير، وفعلت ذاك حذرَ الشرّ، وفي القرآن الكريم: {يجعلون أصابَعهم في آذانهم من الصّواعق حذرَ الموت}[سورة البقرة – الآية ١٩]، ومنه ما أنشده سيبويه لحاتم الطائي:

وأغفر عوراء الكريم إدخارَهُ ... وأُعرض عن شتم اللئيم تَكَرُّما (ابن عقيل ، ١٩٨٠، ٥٧٨/١)

وأنشد أيضا للعجاج:

يركب كل عاقر جمهور ... مخافةً وزعلَ المحبور

والهولَ من تهوُّل الأمور (السيرافي ،ب. ت ، ١/ ٤٧).

وهو كثير، فالصحيح أنه ليس كما قال هذا القائل. (الشاطبي، ٢٠٠٧، ٣/ ٢٦٨-٢٦٩).

أنَّ مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها معَرَّفاً لفظاً فهو منكرٌ مَعْنىً ، كقولهم : جَاءوا الجَمَّاء الْغَفِيرَ، واجْتَهِدْ وَحْدَكَ فـ ((الجَمَّاء، ووَحْدَكَ)): أحوالٌ وهي معرفة ، لكنها مؤوّله بنكرة ، والتقدير على ذلك جاءوا جميعاً وَاجْتَهِدْ منفرداً . (ابن عقيل ، ١٩٨٠، ٢٤٨/٢-٢٤٩). لذلك حاول أصحاب هذا المذهب (المفعول له حال) إثبات أنَّ المفعول له (المصدر) نكرة، وأنَّ (أل) التعريف فيه على تقدير الانفصال ، وحجة من قال : أنها حالٌ أنّ هذه المصادر التي هي المفعول له مثل ضربته تأديباً له من قَبيل المصادر التي تكون حالاً ، مثل قتلته صبراً وأتيته ركضاً والتقدير صابراً وراكضاً ولقد حكي ذلك ابن السراج وغيره ، وهو مذهب ابي عمر الجرمي والرّياشيّ فهو عندهم يكون نكرة (ومخافة الشرّ) ومثلها مما هو مضافٌ من قبيل مِثْلك وغَيْرك وضارب زيدٍ غداً في نية الانفصال (ابن يعيش، ٢٠١٣، ١٣١/٢-١٣٢) .

فالجرميّ ذهب إلى أنّ ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره ويقدر مثل قوله تعالى :(حذرَ الموت) سورة البقرة الآية ١٩، محاذرين الموت لتكون الإضافة لفظيه ولا يطرد له ذلك في مثل قوله :

مَخَافةً وزَعَلَ المحبوُر والهولُ من تهوُّل الهُبُور

إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدَّرين قبلهما ، والتقدير : زعِلاً زعَل المحبور ومهولاً الهولَ على ما هو مذهب الفارسي في : فعلت جهدك وحدل على ما يجيء في باب الحال ، ومذهب البصريين أولى من الباقين ، لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره (عمر ، ب. ت ، ٥٠٩/١).

أذن لقد أجاز كثيرٌ من علماء اللغة العربية تعريف المفعول له وتنكيره إلا أنّ أبا عمر الجرمي ذهب إلى أنَّه لا يجوز أن يكون إلا نكرة، وتقدر بالإضافة وهي في نية الانفصال فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه مثل قولهم مررت برجل ضارب زيداً غداً (الأنباريّ ، ١٩٩٩، ١٨٨) .

وقد تنبّه النحاة الأوائل إلى ذلك قال: سيبويه :" وحسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحال ، فيكون في موضع فاعلٍ حالاً " (سيبويه ، ١٩٨٨، ١/ ٣٧٠).

فمجيء الألف واللام في المفعول له، دلّ على أنها ليست حالاً "قال أبو بكر: وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرّياشيّ في قوله: مخافة الشرّ ونحوه حال أقبح الخطأ لأن باب لـ"كذا" يكون معرفة ونكرة، وهذا خلاف قول سيبويه، لأن سيبويه بجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه أو تدخله الألف، واللام كمجراه في سائر الكلام، لأنه لا يكون حالًا ومجيء المفعول له معرفة بالإضافة والألف واللام دليل على أنه ليس حالاً " (ابن السراج ، ٢٠٠٩، ١/ ٢٠٩).

وتكون معرفة ونكرة وجمعها العجاج في قوله : (ابن جني ، ١٩٦٢، ٨٩).

ويَركبُ كُلَّ عاقرٍ جُمهور

مَخَافةً وزَعَلَ المحبوُر

والهولُ من تهوُّل الهُبُور

والحقُّ أنّ هذا المصدر ينتصب ، لأنَّه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة مثل شعر حاتم ولا يجوز ان يكون حالاً كما تقول جئتك مشياً لا يجوز أن تقول : جئتك خوفا تريد :خائفاً وأنت تريد معنى للخوف ومن أجل الخوف وإنما يجوز جئتك خوفاً إذا أردت الحال فقط أي : جئتك في حال خوفي أي خائفاً ولا يصح أيضاً في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله (ابن السراج ، ٢٠٠٩، ٢/ ١٩٧).

فخلاصة القول: ذهب الجرمي إلى أنّ المفعول له يجب ان يكون نكرة لأنه كالحال وهو لا يكون إلا نكرة أما اذا جاء المفعول له مقترناً بـ (أل) فهي زائدة لا معرفة وان جاء مضافاً إلى معرفة فإضافته لفضية لا تفيد تعريفاً (ابن عقيل، ١٩٨٠، ٢/ ١٨٨-١٨٩) .

إذن أتفق مع الشاطبّي في تضعيفه مسألة وقوع المصدر (المفعول له) حالاً للأسباب الأتية :

١- صحة ما ذهب إليه سيبويه بسبب الشواهد الكثيرة عليه أما قول الجرمي بزيادة الألف واللام وبأن الإضافة لفظية فهو خلاف الأصل (ابن عقيل ، ١٩٨٠، ٢/ ١٨٨- ١٨٩).

٢- الحال جواب كيف والمفعول له جواب لِمَ، وكما ذهب أغلب النحاة: إن قولك فعلته حذر، جواب لقوله: لِم فعلت كذا؟ وقولك: قتلته صبرا، جواب لقوله: كيف قتلته؟ فالأول سؤال عن السبب، والآخر سؤال عن الكيفية، وبينهما بوْن، ولا يصح أن يقع أحدهما موقع الآخر.(الشاطبي، ٢٠٠٧، ٣/ ٢٦٨- ٢٦٩). قال سيبويه: واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأول ولكن هذا – يعني باب قتلته صبرا- جواب لقوله: كيف قتلته؟ كما كان الأول جوابا لقوله: لمه؟ (سيبويه ، ١٩٨٨، ١/ ٣٧٢) .

٣- الحال نكرة ، والمفعول له يقع نكرة ومعرفة .

رابعاً : المفعول فيه

مسألة : ناصب الظرف الواقع خبراً :

أشار الشاطبّي إلى هذه المسألة في باب المفعول فيه وقد : " نقل الخلاف بينهم إذا كان المقدر عامًا – وهو الذي لا ينطق به عند الجمهور من الفريقين – كقولك: زيدٌ أمامك، وقدومك يوم الجمعة، فإنهم اختلفوا في العامل في الظرف هنا؛ فجمهور أهل البصرة- بل جمعيهم عند السيرافي وغيره- أنّ الناصب فعلٌ مقدّر هو الواقع فيه، فقولك زيدٌ خلفك على تقدير مستقر أو استقر، أحدهما حتمًا -أعني اسم الفاعل أو الفعل- أو على التخيير" لقد اعترض الشاطبي على المبرد

والكوفيون بدليل " وما ذكره الكوفيون من النصب بالمخالفة، أو المبرد من النصب بكونه ظرفًا فلا يستقيم وجه الصناعة فيه " (الشاطبي ، ٢٠٠٧، ٣/ ٢٩٣) .

قال السيرافي عارضاً مذهب الكوفيين في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً: " وقال الكوفيّون : إذا قلت : زيدٌ خلفَكَ ، فلم ينتصب (خلفك) بإضمار فعل ، ولا بتقديره ، وإنّما ينتصب بالخلاف الأوّل ، ولأنّا نقول : زيدٌ أخوك ، فيكون الأخ هو زيدٌ وكلّ واحد منهما يرفع الآخر ، وإذا قلت : زيدٌ خلفَك، كان خلفَك مخالفاً لزيدٍ لأنه ليس هو فنصبناه بالخلاف " (السيرافي ، ب. ت ، ٢/ ٢٩٣) . وقد تابع النحاة السيرافيّ في عزو هذا القول إلى الكوفيّين بأنّ الظرف ينتصب عندهم على الخلاف في هذه المسألة (الأنباري، ٢٠٠٢م ،٢٠٢والعكبري ، ب. ت ،٣٧٦، ابن يعيش ،٢٠١٣، ١/٢٣٢-٢٣٣) .وقال بهذه النسبة إلى الكوفيّين أيضاً الشاطبيّ (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٢٩٤) ، وعزا إلى المبرّد انتصاب الظرف في مثل هذا الموضع أنّه ظرف(الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٢٩٤). وقد ضعف الشاطبي مذهب الكوفيّين ومذهب المبرّد إذ قال : " وما ذكره الكوفيونَ من النصب بالمخالفة، أو المبرد من النصب ظرفاً فلا يستقيم وجه الصناعة فيه " (الشاطبي، ٢٠٠٧، ٢٩٥/٣). وممّن تبع السيرافيّ من المحدثينَ في نسبة هذا المذهب إلى الكوفيّين المخزوميّ، وشوقي ضيف و وإبراهيم السامرائيّ، وفاضل السامرائيّ (المخزومي،١٩٥٨، ٢٩٤-٢٩٦، المخزومي ، ٢٠٠٥، ٢٣٧، السامرائي إبراهيم ، ب. ت ، ١٦٥، السامرائي إبراهيم ، ب. ت، ٦٣، السامرائي فاضل ، ٢٠٠٠، ١/ ١٧٣).

ورأى د. محيي الدين توفيق إبراهيم أنّ ما نُسب إلى الكوفيّينَ يفتقر إلى دليل ، إذ ظاهر كلام الفرّاء في إعراب قوله تعالى " عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ(الإنسان/ ٢١)، يخالف هذا القول، فهو يرى أنّ (عَالِيَهُمْ) منصوب على المحلّ (ظرف المكان) (إبراهيم، ب. ت ، ٢١٦-٢١٧). ، قال: " وقوله عزّ وجلّ : عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ (الإنسان / ٢١) ،نصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسنُ البصريّ ، جعلوها كالصّفة فوقَهم، والعرب تقول : قومُك داخلَ الدار ، فينصبون داخلَ الدار، لأنّه مَحَل، فعاليَهم من ذلك" (الفراء، ١٩٨٣، ٣/ ٢١٨-٢١٩). وكذلك ما نُسب إلى المبرد غير دقيق ، جاء في المقتضب " وتقول : وسطَ رأسك دهنٌ يا فتى " ؛ لأنك خبّرت أنّه استقر في ذلك الموضع ، فأسكنت السين ، ونصبت لأنه ظرف " (المبرد،١٩٩٤، ٤/ ٣٤١) ، وهذا النصّ لا يدلّ على أنّ عامل النصب في الظرف الواقع خبراً الظرفيّة ، وأيضاً جاء في موضع آخر : " وإنّما يكون ظرفاً إذا تضمّن شيئاً ؛ نحو (زيدٌ خلفَك) لأن المعنى : زيدٌ مستقرٌ في هذا الموضع ، والخلف مفعول فيه" (المبرد،١٩٩٤، ١٠٢/٣).

كما أنّ قول المبرّد: "خبرت أنَّه استقرّ في ذلك الموضع " خير دليل على أنَّه لم يخالف مذهب جمهور البصريين (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٢٩٤). وقد ردّ السيرافيّ مذهب الكوفيين ، قال : " وهذا فاسدٌ من وجوه : أحدها : أنه لو كان الخلاف يوجب النصب لوجب أن ينتصب الأوّل لأنه مخالف للثاني كما خالفه الثاني (السيرافي ، ب. ت ، ٢٩٣/٢).

وذهب أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب إلى أنّه " منصوب بفعل محذوف غير مقدّر " (الأنباري ، ٢٠٠٢م ، ٢٠٢، الزبيدي ، ب. ت ،٢٠٢) ، وقد ردّ الأنباري بفساد ما جاء به ثعلب وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعلٍ معدومٍ من كلّ وجهٍ لَفْظاً وتقديراً ، والفعل لا يخلُو أما أن يكون مظهراً موجوداً أو مقدَّراً في حكم الموجود أما إذا لم يكن مظهراً أو مقدَّراً كان معدوماً من كلّ وجهٍ والمعدوم لا يكن عاملاً لأنه يستحيل في الحسيّات (الأنباري ، ٢٠٠٢م ، ٣٠٥) .

أمّا مذهب الجمهور فعندهم أنّ الظرف إذا وقع خبراً فأنّه ينتصب بعاملٍ مقدّر محذوف . ألا أنّهم اختلفوا في هذا العامل فمنهم من قال : أنّ العامل فعلٌ تفسيره استقرّ وهو الأكثر . ومنهم من قال إنّه اسم فاعل تفسيره مستقرّ أو كائن (ابن السراج ، ٢٠٠٩، ١/ ٦٣، السيرافي ، ب .ت ،٢/ ٢٩٣، الأنباري ، ٢٠٠٢م ،٢٠٢، العكبري ، ب. ت ، ٣٧٦، الأنباري، ٢٠١٣، ١/ ٢٣٢-٢٣٣، الشاطبي، ٢٠٠٧، ٣/ ٢٩٣، عبد النبي ، ٢٠١٢، ١٥٨).

وقد سار الشاطبي في ركب البصريين ودافع عن مذهبهم المتمثل في مذهب الناظم ، قال " والأولى من ذلك ما رآه الناظم ، إذ هو المطرد في الأبواب كلّها ، أعني في الأبواب التي لا يظهر فيها عاملٌ كباب الصّلة ، والصفة والحال ، وأيضاً قد ثبت عمل الفعل في الظرف فيما ظهر فهو العامل فيما لم يظهر ، حملاً لما خَفِي على ما ظهر ، ويشهد لذلك معنى الكلام؛ أذ لا ينفكُّ الظرف هنا عن معنى الكون والاستقرار..... (الشاطبي، ٢٠٠٧، ٣/ ٢٩٤-٢٩٥). وقد أيّد الدكتور مهدي المخزوميّ مذهب الكوفيّين ورأى أنّ في تقدير البصريّين تحميل للكلام ما لا يحتمل ، وإبعادٌ في التخريج (المخزومي، ٢٠٠٥، ٢٣٧، المخزومي ، ١٩٥٨، ٢٩٦، عبد النبي ،٢٠١٢، ١٥٨) .

خامساً : التمييز

المسألة الأولى : وقوع التمييز معرفة :

تعد مسألة مجيء التمييز معرفة من مسائل الخلاف المشهورة بين النحاة البصريين والكوفيين ، ذهب البصريون إلى وجوب إنّ يكون التمييز نكرة ، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز مجيء التمييز معرفة (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٥٢٦).

ذهب الفرّاء وهو كوفيّ إلى مجيء التمييز معرفة قائلا : ولقد ورد هذا في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ سورة البقرة آية ١٣٠ قال : " العرب تضع سفِه على (نَفْسه) وهي معرفة " (الفراء،١٩٨٣، ١/ ٧٩).

وقال ابن عصفور: زعم ابن الطراوة وبعض النحويين أنَّ التمييز يكون معرفة (الإشبيلي،١٩٩٨، ٢٨٨/٢) واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

لهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌّ * وَآخَرُ فَوْقَ كَعْبَتِهَا يُنَادِي** (بن قسي ، ١٩٩٨، ٢٧).

إِلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى ملاءٍ * لُبَابَ الْبُرِّ يُلْبَكُ بِالشِّهَادِ**

اللباب تمييز يكون مضاف إلى معرفة ، ولقد ردّ ابن عصفور عليه بأن هذا الذي استدل به فاسد ،وقوله : لباب البُرّ تمييز هذا باطل لأنه يجوز أنْ يكون مفعولاً بعد سقوط حرف الجر (الإشبيلي، ١٩٩٨، ٢/ ٤٢٤).

وقد ذهب قسم من النحاة إلى جواز مجيء التمييز معرفة ، مستشهدين بقول الشاعر :

صَدَدتَ وَطِبتَ النَفسَ يا قَيسُ عَن عَمرِو (ابن عقيل، ١٩٨٠، ١/ ١٨٢).

ومثل (محمدٌ حسنٌ وجهَه) بنصب الوجه، و الجمهور على زيادة الألف واللام في النفس والوجه يكون شبيه بالمفعول به وليس تمييزاً (الأزهري، ٢٠٠٠، ١/ ٦١٦) .قال أبو حيان: " وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنّه يجوز أن يكون معرفة وورد منه شيء معرفة (بأل) وبالإضافة " (الأندلسي ب. ت ، ٤/ ١٦٣٣). ومن المحدثين ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ التمييز قد يرد معرفة في تعبيرات قليلة ، والتنكير هو الغالب (السامرائي فاضل ، ٢٠٠٠ ، ٢/ ٢٧٠). وقد ضعف الشاطبي مجيء التمييز معرفة فثبت أنّه عنده لا يصح تعريفه ، وصحّح رأي الناظم القائل بلزوم التنكير في السماع والقياس (الشاطبي، ٢٠٠٧، ٥٢٦/٣).

أمّا القياس" فإن التمييز إنما وضعه أن يكون بيانًا لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلف تأباه حكمة العرب، وأيضًا فإن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلًا، والتعريف إنَّما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه، ولذلك لم يصحّ تعريف الأفعال، وأيضًا هو تفسير لمبهم، فلم يحتج إلى التعريف قياسًا على الحال، وأيضًا لو صَحَّ تعريفه لصَحَّ إضماره، لكن إضماره لا يصحّ ولم يأت في كلامهم – أعني مضمرًا – فثبت أنَّه لا يصحّ تعريفه. فإن قيل: القياس إنما يصح إذا عضده السماع،

والسماع موجود بخلاف ما زعمتم، فقد قالت العرب: "غَبن فلانٌ رأيه، ووجع بطنَه ورأسَه". وفي القرآن: {إلا من سفَه نفسه}. وفي الحديث: (تهراقُ الدماءَ). وجاء من كلامهم: قبضت الخمسةَ عشرَ الدرهمَ ..... و أنشده السيرافي :

رأيُتك لما أنْ عرفت جلادَنا ** رضيتَ وطبتَ النفسَ يا بكر عن عمرو (الشاطبي،٢٠٠٧، ٥٢٦-٥٢٧).

وقال الآخر (الظبي ، ب. ت ، ٣١٠):

أَيْجَعُ ظَهْري وأُلَوِّي أَبْهَرِي ****وما الصحيحُ ظَهْرُه كالأَدْبَرِ (الأزهري ،٢٠٠١، ٣/١٠٠) .

والشاهد هنا أيجع ظهري أيجمعُ فعل لازم وظهري يكون منصوباً على التمييز ، وهو معرّف بالإضافة (الشاطبي، ٢٠٠٧، ٣/ ٥٢٧). وقد أوّل الشاطبيّ هذه الشواهد النثرية والشعرية بتأويل البصريين ، ثمَّ أردفها بقوله : " وإنَّما احتاجوا إلى تأويل ذلك كلّه لأنَّهم وجدوا عامَّة كلام العرب في التمييز على أن يكون مُنكَّراً ، ولو جاز تعريفه عند العرب لكانوا خلقاءَ أن يستعملوه كذلك كثيراً شائعاً ، فلما لم يكن كذلك دَلَّ على قصدهم للتنكير ، وأن ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتاد كلامهم " (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٥٢٨).

المسألة الثانية : تقديم التمييز على عامله :

اختلف النحويون حول تقديم التمييز على عامله، وكانت لهم فيها مذاهب وأقوال مختلفة ، ولقد أجاز الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد وابن مالك تقديم التمييز على عامله المتصرف في حين منعه جمهور النحاة ، أمّا الشاطبيّ فقد صحّح منعه مستدلاً في ذلك إلى القياس والسماع قال : "والصحيح منعُ ذلك من جهة القياس والسماع " (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٥٥٤).

ومن الآراء والمذاهب الأخرى:-

أولاً: ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى عدم تقديم التمييز على عامله حتى وإنّ كان فعلاً متصرفاً والدليل على ذلك قول سيبويه:" وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأْتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه. ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفةّ المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنَّه فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٠٤-٢٠٥) .

ثانياً: ذهب خالد الأزهريّ إلى أنَّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً نحو : رطلٍ زيتاً أو كان فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه رجلاً لأن الجامد لا يتصرف في نفسه ولا في معموله بتقديمه عليه ٠(الأزهري،٢٠٠٠، ١/ ٦٢٨)

ثالثاً: ذهب المبرد إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً بدليل قوله : اعْلَم أَن التَّبْيِين إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا متصرفاً يجوز تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فإذا قلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت وَهَذَا لَا يجوز عند سيبويه (المبرد، ١٩٩٤، ٣/٣٦).

رابعاً: رأى ابن السراج : جواز تقديم التمييز إذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً عند المازنيّ ، وأبي العباس وهذا لا يجوز عند سيبويه (ابن السراج ، ٢٠٠٩، ١/٢٢٣) .

خامساً: ذهب السيوطي إلى منع تقديم التمييز على عامله المتصرف وما ورد من ذلك فهو للضرورة الشعرية ، فإذا كَانَ الْفِعْل جَامِدا امْتنع التقديم بِإِجْمَاع فَلَا يُقَال: مَا رجلا أحسن زيدا كَذَا وَلَا رجلا أحسن بزيد كَمَا يمْتَنع التقديم إِذا كَانَ عَامله جَامِدا (السيوطي، ١٩٩٨، ٢/٣٤٣-٣٤٤) .

سادساً: قال الأنباريّ : " وأمَّا البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت "حسن زيد غلاما، ودابة لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا " (الأنباري ،٢٠٠٢م ،٦٨٤/٢).

سابعاً: ذهب ابن مالك إلى ترجيح مذهب المازنيّ والكسائيّ والجرميّ والمبرّد بدليل قوله : " والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح " (ابن مالك، ١٩٩٠، ٣٨٩/٢) ، وقد تابعه في ذلك أبو حيان بدليل قوله :" وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك" (الأندلسي ، ب. ت ، ١٦٣٥/٤).

وخلاصة ما سبق من ذلك أرى أنَّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومن اتبعه من النحاة بسبب قوة أدلته السماعية ، والشاطبيّ كان مصيباً حينما منع تقديم التمييز على عامله من جهة السماع والقياس بدليل قوله :" أمَّا السماع: فلو كان مقولًا لسمع، لكنه لم يسمع إلا نادرًا في الشعر الذي هو محل الضرورة، فدل على أن العرب تمتنع منه قصدًا.

وأمَّا القياس: فإن التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلًا، فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه؛ إذ كان الفاعل لا يتقدم على عامله. وهذا قاله الفارسيَّ وغيره" (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٥٥٣)، وكما ذكر الشاطبي شواهد شعريه استدل بها النحاة الذين أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرف ، "منه ما أنشد المازنيّ للمخبّل ، وهو ثابت في كتاب سيبويه" (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٥٥٣):

أَتَهجُرُ لَيلى بالفِراقِ حَبيبُها ** وَما كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ (المبرد،١٩٩٤، ٣٧/٣،ابن السراج،٢٠٠٩، ٢٢٤/١).

والتقدير يكون عند المجيزين: وما كان تطيبُ نفساً بالفراق وأنشد ابن مالك في شرح التسهيل (الشاطبي،٢٠٠٧، ٥٥٣/٣) :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا ** وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ(ابن مالك،١٩٩٠، ١٠٧/١)

ويكون " التقدير اشتعلَ شيبٌاً " (الشاطبي،٢٠٠٧، ٣/ ٥٥٣).

الخاتمــة

١- استعمل الشاطبيّ في كتابه (المقاصد) نوعين من التضعيفات ، التضعيفات اللفظية الصريحة ، والتضعيفات اللفظية غير الصريحة .

٢- الشاطبيّ كان متابعاً في قسم من تضعيفاته للنحاة السابقين .

٣- في أغلب الأحيان نجد الشاطبيّ يساير ابن مالك في آرائه النحوية ، فلم نجده يضعف مسائلهُ إلا نادرًا .

٤- أغلب المسائل كان الشاطبيّ متابعاً فيها النحاة البصريين وهذا يدلّ على نزعته البصريّة .

٥- في بعض المسائل نجد الشاطبيّ يتفق مع ما نسب إلى الكوفيين من الآراء وعند الرجوع إلى مصادر الكوفيين نجد أنّ هذه الآراء ليست للكوفيين .

٦- كان الشاطبيّ في تضعيفاته جميعها يستند الى لغة العرب والأصول التي استنبطها العلماء الأوائل.

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم .

١. إبراهيم ، محيي الدين توفيق ،ابن الأنباري في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصرين والكوفيين :.
٢. ابن السراج ، : أبى بكر محمد بن السراي بن سهل النحوي ، (ت ٣١٦هـ)،(٢٠٠٩)، الأصول في النحو ط١، تحـ : محمد عثمان، ، القاهرة : مكتبة الثقافية الدينية.
٣. ابن جني : أبو الفتح عثمان الموصلي ، (ت ٣٩٢هـ) ، الخصائص، تحـ : الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، الناشر دار الكتب العلمية .
٤. ابن عقيل ، عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت ٧٦٩هـ) ، (١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، ط / العشرين ، تحـ : محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث – القاهرة – دار مصر للطباعة سعيد جودة السحار وشركاه .
٥. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الحياني الأندلسي، (ت ٦٠٠–٦٧٢هـ) ، (١٤١٠هـ– ١٩٩٠م) ، شرح التسهيل، ط ١، تحـ : الدكتور عبدالرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون.
٦. ابن يعيش ، موفق الدين يعيش ابن علي ابن يعيش النحوي ، (ت ٦٤٦هـ) ، (١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م)، شرح المفصل ، ط١، تحـ : الدكتور إبراهيم محمد عبدالله .
٧. الأزهري ، خالد بن عبدالله بن ابي بكر بن محمد الجر جاوي زين الدين المصري الوقاد ، (ت ٩٠٥هـ)، (٢٠٠٠م) ، شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو ، ط : الاولى ، تحـ : محمد باسل عيون السود، ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت – لبنان
٨. الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، (ت ٣٧٠هـ) ، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة ، ط١، تحـ: محمد عوض مرعب الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ،
٩. الإشبيلي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور، (ت ٦٦٩هـ) ، (١٤١٩هـ– ١٩٩٨م) ، شرح جمل الزجاجي، ط ١ ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .
١٠. الأشموني ، ، شرح الإشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ط٢، حققه وشرح شواهده : محمد محي الدين عبد الحميد.
١١. الأنباري ، لأبي البركات ، (ت ٥٥٧هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (٢٠٠٢م) ، ط١، تحـ: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، راجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة– الأنباري ، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد ، (ت ٥٧٧هـ)، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م) ،أسرار العربية ، ط١، تحـ : بركات يوسف ، بيروت – لبنان .
١٢. الأندلسي، لأبي حيان ، (ت٧٤٥هـ) ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحـ : د . رجب عثمان محمد ، ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٣. بدر الدين ، محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، (ت ٦٨٦هـ) ، (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط١، تحـ : محمد باسل عيون السود ،: الناشر : دار الكتب العلمية .
١٤. بن جني ، أبو الفتح عثمان ، (ت ٣٩٢هـ)، (١٣٨١هـ –١٩٦٢م) ، التمام في تفسير أشعار هذيل ، ط ١، تحـ: أحمد ناجي القيسي ، خديجة عبد الرزاق الحديثي ، أحمد مطلوب، الناشر: مطبعة العاني – بغداد .
١٥. بن قسي ، أمية بن أبي الصلت بن عوف بن عقدة بن عنزة ، (ت ٨هـ) ،(١٩٩٨م) ، ديوانه ، ط١، تحـ : سجيع جميل الجبيلي ، ، دار النشر: دار صادر بيروت ، تاريخ النشر.
١٦. الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف ، (ت ٨١٦هـ) ، (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م) ، التعريفات ، ط الأولى، المحقق ضبطه وصححه جماعة من العلماء بأشراف الناشر ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
١٧. جياد ، عقيل مجهول ، التضعيفات النحوية في كتاب المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ، (ت ٤٧١هـ) ، (رسالة ماجستير) ، ، كلية التربية – جامعة القادسية
١٨. حسن ،عباس ، (ت ١٣٩٨هـ) ، (١٤٢٨– ٢٠٠٧)، النحو الوافي ،ط/ الأولى ، الناشر : مكتبة المحمدي بيروت – لبنان.
١٩. الخوارزمي ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ، (٥٥٥– ٦١٧هـ) ، شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخميه ، تحـ : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،
٢٠. الزبيدي ، عبد الله اللطيف بن أبي بكر الشرجي، (ت٨٠٢هـ) ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحـ: الدكتور طارق الجنابي ، جامعة الموصل – كلية التربية.
٢١. السامرائي إبراهيم ، د. إبراهيم ، المدارس النحوية أسطورة وواقع، للنشر والتوزيع – عمان سوق البتراء (الحجيري) .

٢٢. السامرائي فاضل ، د فاضل صالح ،(١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م) ، معاني النحو، ط١، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن.

٢٣. سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر (ت ١٨٠ هـ) ، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٨م) ، الكتاب ، ط : الثالثة ، تحـ : عبد السلام محمد هارون، ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٢٤. السيرافي ، أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان الحسن عبدالله ، (ت ٣٦٨هـ) ، شرح ابيات سيبويه ، ط١ ، تحـ : أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٥. السيوطي ، الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر تحـ : أحمد شمس الدين ، (ت ٩١١هـ)،(١٤١٨هـ ١٩٩٨م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٢٦. الشاطبي، للأمام ابي اسحاق ابراهيم بن موسى، (ت ٧٩٠هـ)،(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م) ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ط: الأولى، تحـ : الاستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي.

٢٧. الظبي ، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم ، (ت ١٦٨هـ) ، المفضليات ، ط٦، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، الناشر : دار المعارف – القاهرة .

٢٨. عبد النبي ، حسن هادي،(٢٠١٢) ، آراءُ الكوفيين اللغوية في (شرح السيرافي) ، ط ١:، النشر والتوزيع – دمشق .

٢٩. العثيمين ، محمد بن صالح، (١٤٣٤) ، شرح ألفية ابن مالك ، ط/ ١، سنة النشر .

٣٠. العكبري ، ابي البقاء ، (٥٣٨- ٦١٦هـ) ، التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحـ : عبد الرحمن السليمان العثيمين .

٣١. عمر، يوسف حسن ، شرح الرضي على الكافية ، ط٢، الاستاذ بجامعة الازهر سابقاً وجامعة بنغازي حالياً ،.

٣٢. الغامدي ، منصور أحمد مسفر الفواز ، تضعيفات العكبري النحوية في كتابه التبيان في إعراب القرآن ، (رسالة ماجستير).

٣٣. الفراء ، أبي زكريا يحي بن زياد (ت ٢٠٧هـ) ، (١٤٠٣- ١٩٨٣) ، معاني القرآن ، ط ٣.

٣٤. الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تعميم البصري ، (ت ١٧٠هـ) ، العين ، تحـ : د مهدي المخزومي ، د إبراهيم السامرائي ، الناشر : دار ومكتبة الهلال .

٣٥. المبرد ، محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الثمالي الازدي أبو العباس ، (ت ٢٨٥هـ)، (١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م) ، المقتضب ، تحـ : محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر : القاهرة.

٣٦. المخزومي ، د. مهدي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢- بغداد – ٢٠٠٥.

٣٧. المخزومي ، الدكتور مهدي، (١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م) ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ط٢ .